٩٧١: "مرسوم البندقيين لإلغاء التجارة مع الساراسينيين" يحظر على البندقيين التجارة مع المسلمين

سِباستيانو أرُونة

سِباستيانو أرُونة، ٩٧١: "مرسوم البندقيين لإلغاء التجارة مع الساراسينيين" يحظر على البندقيين التجارة مع المسلمين، المنشور في: تأريخ العلاقات عبر البحر الأبيض المتوسط، المجلد ٤، العدد ١ (٢٠٢٢).

DOI: https://doi.org/10.18148/tmh/2022.4.1.53

الملخص: كُتب "مرسوم البندقيين لإلغاء التجارة مع السارسينيين" (Decretum Venetorum de abrogando Saracenorum commercie) تحت ضغط من الإمبراطور البيزنطي يوحنا الأول تزيمسكس، وقنن التزام البندقية الذاتي بوقف تجارة الأسلحة والمواد المستخدمة لبناء السفن (مثل الأخشاب) مع الأنظمة السياسية المسلمة. وفرض بذلك عقوبات قاسية على من يخالف هذه الشروط. كان هذا بالفعل هو الحظر الثاني الذي تفرضه بيزنطة على التجارة مع المجتمعات تحت الحكم الإسلامي، بعد حظر تصدير العبيد عام ٩٦٠م. جاء هذا في وقت حاولت فيه الإمبراطورية البيزنطية الصاعدة فرض هيمنتها البحرية على الخلافة الفاطمية في البحر الأبيض المتوسط من خلال العقوبات الاقتصادية. يوضح "مرسوم البندقيين" من خلال تأثيره على السياسة الداخلية والخارجية، كيف تتلمس جمهورية بحرية طموحة طريقها بين قوى البحر المتوسط المختلفة في القرن العاشر.

المصدر

Decretum Venetorum de abrogando Saracenorum commercie, A.D. 971, m. Julio, in: *Urkunden zur älteren Handels- und Staatsgeschichte der Republik Venedig*, ed. Gottlieb Tafel and Georg Thomas, vol. 1 (Fontes rerum Austriacarum, Diplomataria et Acta XII,1), Vienna: Kaiserlich-Königliche Hof- und Staatsdruckerei, 1856, no. XIV, pp. 25–30 (excerpts) (الترجمة: رجب محمد عبد العاطي).

In nomine dei et saluatoris nostri Jesu Christi. Imperante domino Joanne, magno Imperatore, anno autem imperii eius secundo, mense Julio, indictione decima quarta. RIVOALTO.

باسم الإله ومخلصنا يسوع المسيح. في عصر حكم يوحنا، الإمبراطور العظيم، في العام الثاني من حكمه، ف شهر يوليو، في الدورة الضريبية الرابعة عشرة. بجزيرة ريالتو.

Cum denique per hanc praedictam indictionem imperiales missi ab Joanne, Varsillo (i. e. *Basilio*) *et Constantino, sanctissimis Imperatoribus, ad nos fuissent directi, inquirentes de lignamine vel armis, quae nostrae naves in Saracenorum terras portabant, et terribiliter minantes per gloriosissimi Imperatoris verbum, ut, si de tali lignamine barbaris adiutorium preberent, quae ad dignitatem* (*damnitatem*?) *imperii et Christianum populum fuissent, naves cum hominibus et sumptis quae invenirent, igne cremare facerent* (…).

عندما أُرسل إلينا أخيرا في الدورة الضريبية المذكورة رسلُ الإمبراطور يوحنا فَرسِلو [أي باسليوس (لقب القيصر البيزنطي)] وقسطنطين، القياصرة الأقدسين، سألوا عن الأخشاب والأسلحة التي حملتها سفننا إلى بلاد الساراسينيين، وهددوا بشكل مفزع بأنه إذا قام هؤلاء بتقديم الدعم إلى البربر بهذه الأخشاب التي تحصل بها ضرر بالإمبراطورية والمواطنين المسيحيين، فسوف يحرقون السفن بالناس وبجميع ما فيها مما يقبضون عليه (…).

Et quia magnum certissime esse peccatum scimus, tale adiutorium paganae genti prebere, quae cum eo vel superare vel nocere valeant Christianos, tunc divina misericordia inspirante omnes pariter pertractavimus et confirmavimus, atque hoc per vinculum promissionis promittimus cum nostris haeredibus vobis, domino Petro, eminentissimo Duci, Seniori nostro, et vestris successoribus, ut a modo in antea nullus audeat arma in Saracenorum terras ad venundandum vel donandum portare, aut lignamen ad naves faciendum, quae ad damnitatem posset esse populo Christiano, non loricas, non clypeos, non spatas vel lanceas, neque alia arma, cum quibus percutere possint Christiani, nisi tantum portent arma, cum quibus se defendere possint ab inimicis, et illa nullo modo vendere barbaris nec donare. (...)

ولأننا نعلم بكل تأكيد أن تقديم العون بهذه الطريقة إلى الشعب الوثني ليمكنه الانتصار بها على المسيحيين أو إلحاق الأذى بهم يعتبر جريمة، فقد اعتنينا جميعًا – مُلهمين بالرحمة الإلهية – بهذه المسألة وتثبتنا منها ونعدكم ثابتين نحن وورثتنا ونعد السيد بيتروس، والدوج الجليل سيدنا وخلفائكم، بألا يجروء أحد — على غير ما كان الأمر في الماضي — على حمل أسلحة أو أخشاب بغرض صناعة السفن إلى بلاد الساراسينيين، من أجل بيعها أو إهدائها هناك، والتي يمكن أن تتسبب في إلحاق الأذى بالشعب المسيحي، فضلًا عن الإجراء على جلب دروع الصدر أو التروس، أو السيوف أو الرماح أو غيرها من الأسلحة التي يمكن أن يُصاب بها المسيحيون، أو الأسلحة التي يمكن أن يحتموا بها من أعدائهم، أو بيع أو إعطاء هذه إلى البربريين. (...)

التأليف والعمل

[١] تعتبر هذه الفقرة المصدرية وثيقة من البندقية، جمهورية الدوج، تعود لشهر يوليو من عام ٩٧١م وتحمل عنوان "مرسوم البندقيين لإلغاء التجارة مع الساراسينيين" (Decretum Venetorum de abrogando Saracenorum commercio) والتي يُنظر إليها في إمبراطورية هابسبورغ في خمسينيات القرن التاسع عشر على أنها جزء من التاريخ النمساوي وحُقّقت بالتالي في إطار سلسلة المصادر التاريخية النمساوية (Fontes rerum Austriacum). والتحقيق المقدم هنا هو عبارة عن نسخة من مطبوعة تعود لعام ١٥٢٦م تمت مقابلتها بنسخة نصية أخرى من مجموعة مخطوطات تريفلزيو (Codex Trevisaneus)، (IT ASVe 4920 013، نهاية القرن الخامس عشر/بداية القرن السادس عشر ميلادي) البندقية. ونظرًا لأن محتويات المرسوم موثقة أيضًا في التأريخ الأسبق لأندراي داندولو (Andrea Dandolo، توفي ١٣٥٤م)، فيبدو أن مصداقية الوثيقة مؤكدة.[1]

[٢] وحسب المرسوم (Decretum)، فقد أرسل الإمبراطور البيزنطي يوحنا الأول تزيمسكس (حكم ٩٦٩-٩٧٦م) في العام الثاني من حكمه رسلًا إلى البندقية من أجل فرض حظر على المسلمين (الساراسينيين). وقد أدت البعثة التهديدية إلى تعهد البندقيين بالتخلي عن تصدير بعض السلع ذات الأهمية الاستراتيجية.[2]

[٣] باعتباره الدوج الرابع المنحدر من أسرة كانديانو[3] كان بيتروس الرابع كانديانو (Petrus IV Candiano، حكم ٩٥٩-٩٧٦م) المخاطب الأول للبعثة البيزنطية.[4] لكن منصب الدوج الذي تقلده في الأصل دوق (dux) كأرفع موظف بالدولة ممثلًا للقيصر البيزنطي، لم يكن أبدًا منصبًا لحاكم متفرد بالسلطة؛ ففي القرن العاشر الميلادي كان الدوج ممثلًا لاثنتين من الهيئات الاستشارية

[1] Tafel and Thomas (ed.), *Urkunden zur älteren Handels- und Staatsgeschichte der Republik*, pp. V–XII, 25.
[2] Decretum Venetorum de abrogando Saracenorum commercie, A.D. 971, m. Julio, ed. Tafel and Thomas (Fontes rerum Austriacarum, Diplomataria et Acta XII,1), no. XIV, pp. 26–27.
[3] Hocquet, Venedig; Bertolini, Candiano, Pietro.
[4] Lilie, Ioannis I. Tzimiskes, p. 45.

بالبندقية. وبصفته زعيمًا منتخبًا للبندقية، اتخذ قرارات في إطار المجلس الصغير (consilium minus) والمجلس الكبير (consilium maius). إذن فإن الدوق كان ممثلًا لسياسة شارك في تحديدها كل من الكْليروس (رجال الدين) والمواطنين المهمين في المجالس الاستشارية (consilii).[5]

[٤] لا يمكن التعرف بوضوح على مؤلف للمرسوم (Decretum) انطلاقًا من هذه الخلفية. وحسب ريتشارد كلاين (Richard Klein) يمكن أن يُطلق المرسوم على قرار بالأغلبية أو حكم أو لائحة، أو أيضًا على أمر صادر من حاكم.[6] وفي مرسوم عام ٩٧١م يظهر الدوج كمتلقي حصل على تأكيد من أشخاص مختلفين مذكورين في نهاية الوثيقة في شكل قائمة توقيعات على وقف التجارة بالسلع ذات الأهمية الاستراتيجية مع الساراسينيين. ويمكن إفتراض أن الدوج كان بسبب موقعه القيادي هو مُستقبل بعثة التهديد البيزنطية ومبادر هذا التعهد الذاتي الذي تم التوقيع عليه من رجال دين وأصحاب نفوذ ثم أُبلغ للبيزنطينيين. ويوجد ما مجموعه ٨٥ توقيعًا أسفل النص.[7] ولعلّ من بين من عهدوا بتوقيعهم إلى الدوج كل من ممثلي إحدى هيئتي الدستور البندقية و/أو التجار البنادقة الذين كانوا متضررون بشكل مباشر من تأثيرات المرسوم. وعلى أي حال فإن الوثيقة كان يتعين أن تشير إلى قدر معين من التمثيل. ويدعم ذلك الإعتقاد وجود هذا العدد الكبير من التوقيعات، بالإضافة إلى تعيين النص على أنه "مرسوم البُندقيين" (Decretum Venetorum). لذلك فإن النص له طابع قرار المجلس ويحتوي على مبدأ توجيهي تم إقراره من قبل المجتمع السياسي في البندقية بشأن السياسة التجارية.[8]

المحتويات والإطار التاريخي للمصدر

[٥] يتبع المرسوم في بنائه إلى حد كبير الوثيقة الكلاسيكية، أي المكونة من بروتوكول (الجزء المتضمن للصيغ الابتدائية) وسياق ومحضر ختامي.

[٦] يبدأ البروتوكول بدعاء ديني (Invocatio)، أي التضرع لله بالصيغة المسيحية المعتادة. وتم التأريخ للمرسوم حسب فترة حكم القيصر البيزنطي يوحنا الأول تزيمسكس (Tzimiskes). والجزء المخصص لرواية الظروف المؤدية إلى المرسوم (Narratio) الذي يسبق الجزء المتضمن للدعوة إلى الإحاطة بالمقرَّر (Promulgatio) يذكر أن بعثة تهديد بيزنطية اشتكت من تجارة البُندقيين مع المسلمين وهددت بالعنف ضد السفن البُندقية التي تستمر في إمداد المسلمين (الساراسينيين) بالأخشاب اللازمة لبناء السفن وبالأسلحة. وبناء على هذا التهديد كان على البُندقيين أن يدركوا حقيقة أن سفنهم التجارية التي تستمر في تسليم البضائع المذكورة للمسلمين، قد تتعرض لإضرام النيران فيها. وحسب نص الفقرة فقد عقد الدوج بيتروس الرابع كانديانو (Petrus IV Candiano) وابنه البطريرك فيتالي كانديانو (Vitale Candiano، في المنصب ٩٧٦–١٠١٧م)[9] و مارينو أسقف أوليفولي (Marino Olivolensis)، ورجال دين آخرون وممثلون من أجزاء كبيرة من أبناء المجتمع البُندقي (magna parte populi) اجتماعًا في حي ريالتو في البندقية.

[٧] يوضح الجزء المتضمن للدعوة إلى الإحاطة بالمقرَّر (Promulgatio) أن هذه الجلسة قد عُقدت من أجل تهدئة غضب القيصر البيزنطي وإرساء أساس قانوني جديد فيما يتعلق بالتجارة مع العالم الإسلامي. وكون النص هنا لا يصف المسلمين فقط بأنهم "ساراسينيون" (Saraceni)، بل "بربريون" (barbari) و "وجنس وثني" (gens pagana)، فهو يضفي عليها، ليس فقط بسبب

[5] Cracco, Doge; Hocquet, Venedig.
[6] Klein, Decretum.
[7] Decretum Venetorum de abrogando Saracenorum commercie, A.D. 971, m. Julio, ed. Tafel and Thomas (Fontes rerum Austriacarum, Diplomataria et Acta XII,1), no. XIV, p. 30.
[8] Decretum Venetorum de abrogando Saracenorum commercie, A.D. 971, m. Julio, ed. Tafel and Thomas (Fontes rerum Austriacarum, Diplomataria et Acta XII,1), no. XIV, pp. 25–30.
[9] Capasso, Candiano, Vitale; Nicol, *Byzantium and Venice*, p. 36.

الإجراءات المتخذة، طابعًا معاديًا للمسلمين.[10] ولتجنب إيذاء المسيحيين حسب الرواية، قرر المجلس وقف تصدير الأخشاب اللازمة لبناء السفن والأسلحة إلى المناطق التي يسيطر عليها المسلمون (in Saracenorum terras) ووعدوا الدوج وخلفائه بعدم تسليم هذه البضائع للمسلمين أو بيعها أو منحها لهم.[11]

[٨] من بين البضائع التي لم يُسمح بوقوعها في أيدي المسلمين هي بالإضافة إلى جميع أنواع الألواح الطويلة التي كانت مطلوبة لبناء السفن مجموعةٌ متنوعة من الأسلحة، خاصة دروع الصدر (loricas) والأتراس (clypeos) والسيوف (spatas) والرماح (lanceas). وعلى الرغم من أن غالبية الأسلحة المدرجة يمكن استخدامها في كل من الميدان وفي أعالي البحار، إلا أنه من المحتمل جدا أن الحظر القسري الذي فرضه البيزنطيون على البندقية كان يهدف إلى إضعاف القدرة الدفاعية البحرية للمسلمين، حيث لم تكن الأراضي التي تقع تحت سيطرة المسلمين في شمال إفريقيا والشام غنية جدًا بالأخشاب، وبالتالي كان عليهم الإعتماد على نقل الأخشاب البُندقية من أستريا ودالماسيا للتمكن من صناعة السفن.[12] أما الألواح الخشبية الصغيرة التي يبلغ طولها خمسة أقدام ولا يزال يُسمح بتسليمها بشكل استثنائي للمسلمين، فلم تكن ملائمة لصناعة السفن الكبيرة. أما كون أن المجاديف (remoras) من بين البضائع المحظورة للتصدير أيضًا، فيمكن من خلاله الاستنتاج بأن البيزنطيين قد شرعوا في حرمان المسلمين من أي أساس للسيادة البحرية وبالتالي العمل على كسب النزاعات البحرية المستقبلية مع الساراسينيين (Saraceni) لصالحهم. ومن أجل تفادي التحايل على الحظر باستخدام سفن أو موانئ أخرى، فقد تقرر عدم تطبيقه على السفن البُندقية فحسب، بل أيضًا على السفن القادمة من المدن الأخرى التي تبحر من أحد موانيء البندقية، وكذلك على السفن المتجهة إلى المسلمين من موانئ أخرى.[13]

[٩] من أجل الحفاظ على هذا الحصار التجاري الشامل ضد أعداء البيزنطيين من المسلمين، تم التهديد في الجزء المخصص لذكر العقوبات حال المخالفة (Sanctio) بفرض عقوبات في حالة المخالفة للحصار؛ حيث فُرض على القادرين دفع غرامة قدرها مائة جنيه من الذهب، بينما حلت عقوبة الإعدام على المخالفين على الفور في حالة عدم القدرة على الدفع. وبالتالي فعند انتهاك "مرسوم البُندقيين" (Decretum Venetorum) فسيكون هناك خطر حدوث ضرر مالي للجُناة الأثرياء وإعدام الجُناة الأقل ثراءً. ويُعتقد أنه لإثبات الطاعة الاستباقية لبيزنطة، يذكر "المرسوم" بأنه تم تفتيش ثلاث سفن تجارية قبل وصول بعثة التهديد البيزنطية. وحسب نص الوثيقة فإن هذه السفن كانت في طريقها إلى طرابلس ومجديا (Megadea)، أي إلى المهدية، أحد مراكز السلطة الفاطمية المهمة الذي تقع في تونس الحالية.[14] وأنه خلال عملية التفتيش تبين عدم وجود أسلحة وعدم وجود الأخشاب اللازمة لبناء السفن على متنها.[15]

[١٠] يحتوي المحضر الختامي على التوقيعات (subscriptiones) والتصديق العدلي. ولا يُذكر هنا مرة أخرى التأريخ المذكور بالفعل في البروتوكول. وقد قع ما مجموعه 85 رجلًا. وفي بداية القائمة الطويلة وقع ممثلون مهمون من كبار رجال الدين وكذلك من طبقة النبلاء، بمن فيهم البطريرك فيتالي (في المنصب ٩٧٦–١٠١٧)، ابن الدوج شاغل المنصب حينها، ومارينو أسقف أوليفولي، فضلًا عن شخص يُدعى بيتروس أورسيولو (Petrus Orseolo) الذي تقلد منصب الدوج بعدها بخمس سنوات (في المنصب ٩٧٦–

[10] Decretum Venetorum de abrogando Saracenorum commercie, A.D. 971, m. Julio, ed. Tafel and Thomas (Fontes rerum Austriacarum, Diplomataria et Acta XII,1), no. XIV, pp. 26–27.
[11] Decretum Venetorum de abrogando Saracenorum commercie, A.D. 971, m. Julio, ed. Tafel and Thomas (Fontes rerum Austriacarum, Diplomataria et Acta XII,1), no. XIV, p. 27.
[12] Lombard, Problème cartographié.
[13] Decretum Venetorum de abrogando Saracenorum commercie, A.D. 971, m. Julio, ed. Tafel and Thomas (Fontes rerum Austriacarum, Diplomataria et Acta XII,1), no. XIV, pp. 25–30.
[14] Halm, *Reich des Mahdi*, p. 293.
[15] Decretum Venetorum de abrogando Saracenorum commercie, A.D. 971, m. Julio, ed. Tafel and Thomas (Fontes rerum Austriacarum, Diplomataria et Acta XII,1), no. XIV, p. 28.

٩٧٨م).[16] ولا يمكن تحديد مدى تمثيل مجموعات النبلاء (maiores) والمتوسطين (mediocres) والأصاغر (minores) المذكورين في الوثيقة في قائمة التوقيعات على وجه اليقين. فمن ناحية، قد يفترض المرء أن الأشخاص الذين يحملون اسمًا واحدا فقط (مثل "أنا ألبينوس"، Ego Albinus) يحتلون مركزًا اجتماعيًا أدنى من الأشخاص الذين تتكون أسماؤهم من اسم ولقب (مثل "أنا يوانيس أندريالدي"، Ego Joannes Andreadi) أو تحتوي على إضافات أخرى (مثل "توقيع بيد بطرس إبن الأستاذ بطرس" (Sign. man. Petri, filii Petri Magistri)) وبالتالي يشير إلى انتمائه إلى عائلة أكثر أهمية أو إلى طبقة مهنية رفيعة. ومن جهة أخرى يمكن لأشكال التوقيع المختلفة (مثل الأنا (Ego) + الاسم؛ العلامة الدالة على التوقيع (*Signum manus*) + الاسم) وربما إضافة "من طلب فعل ذلك" (qui hoc fieri rogavit) أن تحدد الاختلاف في المكانة. ومع ذلك يمكن للمرء أيضًا أن يتخيل أن قائمة التوقيعات لا تسرد فقط أهم ممثلي البندقية أولاً، ولكنها أيضًا مرتبة بشكل هرمي من أعلى إلى أسفل. لكن لا يمكن استنباط هذا من أشكال التوقيع المذكورة الموزعة بأنماطها المختلفة في القائمة بأكملها. ويؤكد عدد التوقيعات الاعتقاد المذكور أعلاه بالفعل بأن دائرة صنع القرار هي المجلس الكبير (consilium maius) بالبندقية. وقد سجل اجتماع هذا المجلس الكبير المذكور في يوليو ٩٧١م في النهاية الالتزام الذاتي بالحظر المذكور. ثم صادق مارينوس [Marinus] معين عمل شماسًا وكاتب عدل على الالتزام الذاتي وبالتالي أكمل التشريع من خلال المرسوم رسميا.[17]

[١١] يمكن إيجاز القول بأن هذه الوثيقة هي مزيج من مرسوم للائحة قانونية، ووثيقة قانونية تشريعية، والتزام ذاتي مُلزم من قبل مجتمع سياسي واقتصادي أيضًا تجاه ممثله الأعلى، الدوج بيتروس الرابع كانديانو (Petrus IV Candiano). ومن المحتمل أن يكون هذا قد تلقى بعثة التهديد البيزنطية وقدم شكواها في اجتماع مجلس عقده المجلس الكبير (consilium maius). وكرد فعل على ذلك حاول البندقيون المتضررون تلبية مطالب بيزنطة من خلال تعهدهم بوقف نقل بضائع معينة إلى المسلمين.[18]

ربط السياق والتحليل والتفسير

[١٢] يُسلط الضوء في الجزء التالي بشكل أكبر على العلاقات التجارية لمدينة البندقية مع المحيط الإسلامي، وذلك قبل مناقشة دور البندقية بين المحيط اللاتيني والبيزنطي في أواخر القرن العاشر الميلادي، وسيتم تناول الأخير في النهاية في سياق الصعود البيزنطي الجديد في نفس الفترة.

[١٣] كما هو الحال مع الأمالفيين،[19] فإن البندقيون كانوا بالفعل قوة تجارية مهمة على البحر الأبيض المتوسط في القرنين الثامن والتاسع، وكانوا يمثلون شريكًا مهمًا للمجتمعات التي تقع تحت سيطرة المسلمين بمثل ما كانوا للمحيط الذي يهيمن عليه المسيحيون[20]. فبعد أن سيطر المسلمون في القرن التاسع على أجزاء من جزيرة كريت وصقلية وبوليا، تكثفت العلاقات بعد عدة نزاعات في البحر الأدرياتيكي، حيث أصبحت البندقية مركزًا ومحورًا مهمًا للتجارة مع شمال إفريقيا وبلاد الشام: فمن اليابسة الأوروبية قامت البندقية بتصدير سلع مهمة مثل المعادن والأخشاب والعبيد، والتي كانت مطلوبة بشدة في الأسواق الإسلامية. وعلى الجانب الآخر جاءت من هناك التوابل والمنسوجات إلى وسط أوروبا عبر البندقية. ونظرًا لارتفاع الطلب أصبحت العلاقات التجارية بمرور الوقت وطيدة

[16] Cracco, Doge.
[17] Decretum Venetorum de abrogando Saracenorum commercie, A.D. 971, m. Julio, ed. Tafel and Thomas (Fontes rerum Austriacarum, Diplomataria et Acta XII,1), no. XIV, pp. 25–30.
[18] Decretum Venetorum de abrogando Saracenorum commercie, A.D. 971, m. Julio, ed. Tafel and Thomas (Fontes rerum Austriacarum, Diplomataria et Acta XII,1), no. XIV, pp. 26–27; Cracco, Doge.
[19] Citarella, Relations; Citarella, Patterns.
[20] حول الأنشطة التجارية للبندقيين مع إفريقيا منذ منتصف القرن الثامن م، أنظر:
Liber Pontificalis, ed. Duchesne, lib. XCIII, cap. 222, XXII (Zacharias papa) (741–752), p. 433.

أكثر؛ وبالتالي صارت البندقية موردًا رئيسيًا للبضائع التي لم تتوافر في العالم الإسلامي إلا بكميات متدنية، بالرغم من الحاجة الماسة إليها بأعداد أكبر.[21]

[١٤] كان الطلب على وجه الخصوص على العبيد من مناطق البلقان، وعلى الأخشاب من دالماسيا وأستريا مرتفعًا في المجتمعات التي تخضع لسيطرة المسلمين، كما هو الحال مثلًا مع الأندلس الأموية وشمال إفريقيا الفاطمية.[22] وبالرغم من أن البندقية قد انصاعت للرغبات الكنسية بوقف تجارة الرقيق بالمسيحيين، إلا أنها لم تقيد التجارة المربحة في العبيد غير المسيحيين. وقد تزايدت أهميتها في القرن العاشر.[23]

[١٥] بعد استعادة السيطرة على جزيرة كريت عام ٩٦٠م على يد القيصر البيزنطي نيكيفوروس الثاني فوكاس (Nikephoros II. Phokas ، حكم ٩٦٣–٩٦٩م) من أيدي المسلمين، فُرض حظر على الساراسينيين (Saraceni) يمنع تصدير العبيد من البندقية إلى المناطق الإسلامية. ونظرًا لأن الفاطميين كانوا يحشدون سفنهم بالعبيد أيضًا،[24] فربما تكون هذه محاولة بيزنطية لإضعاف القدرة الدفاعية للفاطميين في البحر وبالتالي منع إعادة سيطرتهم على جزيرة كريت من جديد. كما كان الفاطميون يعتمدون لبناء السفن أيضًا على الإمدادات القادمة من البندقية، والتي تم حظرها بعد ذلك في المرسوم (Decretum) محل النقاش هنا. فمن خلال مرسومين نص أحدهما على حظر تصدير العبيد (٩٦٠م) والآخر على تصدير المواد الخام والأسلحة المهمة (٩٧١م)، حاول البيزنطيون الصمود في موقفهم في مواجهة الفاطميين في الصراع المستمر لسنوات طويلة على جزيرة كريت وكذلك أيضًا على جنوب إيطاليا وجزيرة صقلية، وتوسعة مجال نفوذهم.[25]

[١٦] كان للبندقية شريكٌ مهمٌ في شرق البحر الأبيض المتوسط تمثل في بيزنطة. وقد احتلت في الأصل موقعًا مهيمنًا كقوة لحماية البندقية، لكنها تحولت منذ حوالي القرن السابع ميلاديا تقريبًا لتصبح شريكًا تجاريًا وحليفًا. لاسيما في بداية القرن التاسع قام الإفرنج بقيادة كارولينجْية بعدة محاولات لدمج المدينة الواقعة في بحيرة إلى إمبراطوريتهم. لكن بعد أن باءت هذه المحاولات بالفشل وأرسلت بيزنطة سفنًا إلى منطقة البحر الأدرياتيكي العليا للإسراع لمساعدة مقاطعتها آنذاك، انسحبت قوات الملك الثناوي لإيطاليا بيبين (Pippinus، حكم ٧٨١–٨١٠م).[26] وخلال المفاوضات التي تلت ذلك، اعترف شارلمان (حكم ٧٦٨–٨١٤م) بالبندقية وإستريا ودالماسيا كجزء من الإمبراطورية البيزنطية، وتنازل عن مطالبات الملكية الإفرنجية بها.[27] وبدلًا من ذلك التقي الإفرنج والبنادقة الآن على قدم المساواة، على سبيل المثال عندما أُبرمت معاهدة ثنائية في عام ٨٤٠م: توصلت هنا جمهورية الدوج في البندقية وملك إيطاليا الكارولنجي، لوثر الأول (Lotharius I، حكم ٨٢٢–٨٥٥م) إلى تفاهم ينص من بين أمور أخرى على إعادة العبيد الهاربين إلى المدينة الواقعة في بحيرة (البندقية). وتشير المعاهدة ضمنًا إلى مساواةٍ ما بين أطراف المعاهدة، وتؤكد أيضًا على أهمية تجارة العبيد بالنسبة للبندقية.[28]

[21] Orlando, *Venezia*, pp. 16–23; McCormick, *Origins*, pp. 523–547: "Venetian breakthrough."
[22] Lombard, Problème cartographié; Golden, Guichard, Meouak, al-Ṣaḳāliba.
[23] Hoffmann, Östliche Adriaküste.
[24] Bramoullé, Recruiting, pp. 14–15.
[25] Decretum Venetorum de abrogando mancipiorum commercie. A. D. 960, ed. Tafel and Thomas (Fontes rerum Austriacarum, Diplomataria et Acta XII,1), no. XIII, pp. 17–25; Decretum Venetorum de abrogando Saracenorum commercie, A.D. 971, m. Julio, ed. Tafel and Thomas (Fontes rerum Austriacarum, Diplomataria et Acta XII,1), no. XIV, pp. 25–30; Halm, *Reich des Mahdi*, pp. 357–361.
[26] Constantine Porphyrogenitus, *De administrando imperio*, ed./trans. Moravcsik and Jenkins, p. 121.
[27] Berto, Under the "Romans," pp. 11–14; Nicol, *Byzantium and Venice*, pp. 15–20.
[28] Pactum Hlotharii I. (a 840), ed. Boretius and Krause (MGH Leges, Capitularia Regum Francorum 2), no. 233, cap. 10–12, p. 132.

[١٧] وبذلك كانت البندقية قد حصلت في القرن العاشر على مكانة هيئة سياسية شبه مستقلة، حيث كانت قادرة بدعم من قوة الحماية البيزنطية على الظهور كشريك شبه متساوٍ مع الأوتونيين الحاكمين. وقد تمتعت البندقية أيضًا باستقلال ذاتي واسع عن بيزنطة، على الأقل في السياسة الداخلية. وكان من التقاليد الراسخة أن يكون دوج البندقية بُنْدُقِيًّا أيضًا ويجب أن يحظى بموافقة القيصر البيزنطي فقط بعد الانتخابات. وكان على البندقية أن تخضع في السياسة الخارجية فقط للمطالب البيزنطية بالهيمنة. وهناك عدة عوامل مسؤولة عن الوضع الخاص للبندقية: من بينها أن المسافة الجغرافية لهذه المدينة الواقعة في بحيرة إلى بيزنطة جعلت التدخل الإمبريالي فيها صعبًا، وهكذا كون البندقية نجحت بمهارة في المناورة ذهابًا وإيابًا بين الإمبراطورية الأوتونية في الغرب والإمبراطورية البيزنطية في الشرق. ويظهر ذلك على سبيل المثال من خلال تأريخ وثائق البندقية في السياق الزمني للمصدر محل التحليل هنا؛ فينما تم تأريخ مرسوم (Decretum) عام ٩٧١م حسب القيصر البيزنطي، فإن معاهدة جوستينوبوليتانوم، (أي معاهدة مدينة القيصر جيستين، وهي كوبر الحديثة،Pactum Justinopolitanum) لعام ٩٧٧م والتي ظهرت بعد المرسوم بست سنوات فقط، تستند إلى السنوات وفق الإمبراطورية الأوتونية، ثم تعاود وثيقة عام ٩٩١م الاستناد إلى سنوات الحكم البيزنطي.[29]

[١٨] رُوعيت كل من المصالح الأوتونية والبيزنطية داخل المجتمع البُندقي من قبل عائلتي كانديانو (Candiano) وأورسيولو (Orseolo) ذاتا النفوذ، التي سعت إلى تعزيز وتوسيع موقعها داخل المجتمع البُندقي بمساعدة قوة الحماية المعنية. وكان الدوج بيتروس الرابع كانديانو (Petrus IV Candiano) الذي يمثل أهمية هنا ينتمي مثل كافة عائلته إلى الحزب الموالي للأوتونيين. وكان يهدف إلى تعميق العلاقات مع يابسة شمال إيطاليا وتوسيع النفوذ البندقي في هذا الاتجاه، لكنه كان يدرك أيضًا أنه من المستحيل الانفصال التام عن بيزنطة. وقد تبين بشكل حاد للغاية اعتماد التجارة البندقية بالبحر الأبيض المتوسط على المدينة الواقعة على مضيق البوسفور في النهاية عندما هددت بيزنطة بحرق السفن التجارية البندقية في المرسوم (Decretum) محل النقاش هنا. بينما كانت تميل عائلة أورسيولو على النقيض أكثر نحو بيزنطة. وقد حاول بيتروس الأول أورسيولو (Petrus I Orseolo، حكم ٩٧٦-٩٧٩م)، الخليفة المباشر لكانديانو الذي أطيح به بالقوة عام ٩٧٦م، الوصول إلى تقارب مع بيزنطة. لكن بعد فترة ولايته القصيرة شغل اثنان من عائلة كانديانو مرة أخرى منصب الدوج، وهما فيتال كانديانو (Vitale Candiano، حكم ٩٧٨-٩٧٩م) وتريبوتو منيو (Tributo Menio، حكم ٩٧٩-٩٩١م)، وأحدهما ابن، والثاني ابن زوجة (ربيب) بيتروس الرابع. وقد أعاد الأخيران العديد من البندقيين الموالين للأوتونيين الذين كان قد تم نفيهم بعد الاعتداء على بيتروس الرابع عام ٩٧٦م إلى المدينة. وبهذا بدا لفترة وجيزة أن البندقية ربما قد تخضع لأوتو الثاني (Otto II، حكم ٩٦٧-٩٨٣م). لكن مُنع هذا من خلال انتخاب بيتروس الثاني أورسيولو (، حكم ٩٩١-١٠٠٨م).[30]

[١٩] أدرك بيتروس الثاني أورسيولو (Petrus II Orseolo) الوضع الخاص للبندقية بين القوتين العظميين واتبع سياسة تجعل البندقية لاعبًا رئيسيًا بين البحر الأبيض المتوسط واليابسة الأوروبية. وحاول الدوج من خلال المبعوثين والمقابلات الشخصية مع أوتو الثالث (Otto III، حكم ٩٨٣-١٠٠٢م) دعم موقع البندقية في أعالي البحر الأدرياتيكي وفي إيطاليا. ومن إنجازاته أن أقر أوتو الثالث للبندقيين بالعديد من الامتيازات في مجال التجارة ودورًا أكبر في اليابسة. كما حرص في الوقت نفسه على أن تصبح العلاقة بين البندقية وبيزنطة أكثر تقاربًا. وفي عام ٩٩٢م منح كلٌ من القيصران البيزنطيان باسليوس الثاني (Basileus II، حكم ٩٧٦-١٠٢٥م)

[29] Decretum Venetorum de abrogando Saracenorum commercie, A.D. 971, m. Julio, ed. Tafel and Thomas (Fontes rerum Austriacarum, Diplomataria et Acta XII,1), no. XIV, p. 26; Pactum Justinopolitanum, A.D. 977, ed. Tafel and Thomas (Fontes rerum Austriacarum, Diplomataria et Acta XII,1), no. XV, p. 31; Nicol, *Byzantium and Venice*, pp. 33–40.

[30] Nicol, *Byzantium and Venice*, pp. 35–40; Decretum Venetorum de abrogando Saracenorum commercie, A.D. 971, m. Julio, ed. Tafel and Thomas (Fontes rerum Austriacarum, Diplomataria et Acta XII,1), no. XIV, pp. 39–42.

وقسطنطين الثامن (Constantinus VIII، حكم ٩٧٦–١٠٢٨م) تجار البندقية تسهيلات ضريبية وجمركية كبيرة، والتي كانت مرتبطة بعدة شروط؛ فلم يُسمح بأن يغادر البندقيون الموانئ البيزنطية إلا ببضائع مخصصة للبندقية. كما طُلب من البندقيين الاستمرار في تقديم مساعدة عسكرية في إيطاليا والمياه الإيطالية والإبقاء على ولائهم لحليفهم.[31]

[٢٠] يمكن تفسير التغيرات المذكورة أعلاه في التأريخ في المراسيم والوثائق البندقية المختلفة حسب سنوات حكم يوحنا الأول تزيمسكس (٩٧١م)، [32] وأوتو الثاني (٩٧٧م)،[33] وباسليوس وقسطنطين (٩٩١م)[34] انطلاقًا من هذه الخلفية بطرق مختلفة؛ فهذه النصوص هي من ناحية متعلقة بالمرسل إليه، ففي مرسوم عام ٩٧١م محل النقاش هنا يظهر بوضوح ارتباط التأريخ ببيزنطة، أما معاهدة جوستينوبوليتان (أي معاهدة مدينة القيصر جيستين، وهي كوبر الحديثة، Pactum Justinopolitanum) لعام ٩٧٧م فتخص بدورها اليابسة الإيطالية تحت الحكم الأوتوني، بينما تعاود وثيقة عام ٩٩١م منح حقوق خاصة باسم الإمبراطور البيزنطي. ومن ناحية أخرى يمكن أيضًا فهم التواريخ المتغيرة وفقًا للحكام المختلفين على أنها تعبر عن التمركز السياسي للبندقية التي كانت في حقيقة الأمر في نهاية القرن العاشر الميلادي في "مرحلة إكتشاف" نوعا ما، حيث توجهت بالتناوب نحو الغرب إلى الإمبراطورية الأوتونية أو نحو الشرق إلى الإمبراطورية البيزنطية. وفي النهاية تبوأت البندقية بفضل دهاء بيتروس الثاني أورسيولو مكانة مستقلة إلى حد كبير: حيث تم الاعتراف بها من كلا الجانبين كشريك شبه مستقل، وحصلت في مجال التجارة من كل من الغرب والشرق على امتيازات.[35]

[٢١] قبل الوصول إلى هذا، كان يجب على البندقية التوصل أولاً إلى "تسوية مؤقتة" (modus vivendi) جديدة مع بيزنطة البازغ نجمها من جديد. ففي ظل حكم السلالة الهيراكلينية (حكمت ٦١٠–٧١١م) فقدت بيزنطة الكثير من قوتها نتيجة التوسع الإسلامي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وبالرغم من تمكنها في ظل السلالة السورية التالية (حكمت ٧١٧–٨٠٢م) من منع استيلاء المسلمين على السلطة عندما دافعت بنجاح عن القسطنطينية عام ٧١٨/٧١٧م تقريبًا، لكن بيزنطة لم تكن في بداية عهد سلالة نيكيفوروس (Nikephoros، حكم من ٨٠٢–٨١٣م) قد خسرت فقط أراضٍ لصالح المسلمين، بل خسرت أيضًا من هيبتها السياسية عندما توج شارلمان من قبل البابا ليو الثالث (Leo III، في المنصب ٧٩٥–٨١٦م) في فترة أعياد الميلاد لعام ٨٠٠م "إمبراطور الرومان" (imperator Romanorum). وبالرغم من أن ما يسمى بنزاع القيصرين قد تم حله للتو بالاعتراف المشروط بالقيصر الغربي من قبل ميخائيل الأول رانجابي (Michael I Rhangabus، حكم ٨١١–٨١٣م)، إلا أن الأمر بدا كما لو أن البيزنطيين قد فقدوا دعمهم أيضًا في المحيط المسيحي. وفي ظل السلالة العمورية (حكمت ٨٢٠–٨٦٧م) سقطت في النهاية كريت وصقلية في أيدي المسلمين. فقط في ظل السلالة المقدونية (حكمت ٨٦٧–١٠٥٦م) بزغ نجمها من جديد؛ فبفضل الإصلاحات في تنظيم الإمبراطورية والتَجييش ، على وجه الخصوص من خلال تنظيم جديد لما يعرف بالثيمات (المناطق الإدارية البيزنطية)، أصبحت بيزنطة قادرة ببطء على بسط سيادتها من جديد في شرق البحر الأبيض المتوسط أمام المسلمين.[36]

[٢٢] يمكن إذًا تصنيف المرسوم (Decretum) محل الدراسة هنا في سياق سياسي كانت فيه بيزنطة الصاعدة من جديد تسعى وراء تطلعات استعادة الأراضي. ومنذ النصف الثاني من القرن العاشر سعى الأقاصرة البيزنطيون بشكل فاعل إلى إعادة احتلال سوريا

[31] Decretum Venetorum de abrogando Saracenorum commercie, A.D. 971, m. Julio, ed. Tafel and Thomas (Fontes rerum Austriacarum, Diplomataria et Acta XII,1), no. XIV, pp. 39–42.
[32] Decretum Venetorum de abrogando Saracenorum commercie, A.D. 971, m. Julio, ed. Tafel and Thomas (Fontes rerum Austriacarum, Diplomataria et Acta XII,1), no. XIV, p. 26.
[33] Pactum Justinopolitanum, A.D. 977, ed. Tafel and Thomas (Fontes rerum Austriacarum, Diplomataria et Acta XII,1), no. XV, p. 31.
[34] Chrysobullum Imperatorem Graecorum Basillii et Constantini, Venetorum mercatoribus libertates concedens, A.D. 991, ed. Tafel and Thomas (Fontes rerum Austriacarum, Diplomataria et Acta XII,1), no. XVII, p. 36.
[35] Nicol, *Byzantium and Venice*, pp. 33–40.
[36] Weiß, *Byzantinisches Reich*; Mazal, *Handbuch der Byzantinistik*, pp. 27–33; Koder, Thema.

وكريت وجنوب إيطاليا وصقلية، والتي كانت جميعها تحت سيطرة الفاطميين أو على الأقل داخل نطاق النفوذ الفاطمي. لكن إعادة احتلال صقلية فشلت بسبب الدعم الذي وصل سريعًا من شمال إفريقيا وانتهى بهدنة في عام ٣٤٦هـ/٩٥٨م. وفي عام ٩٦٠م نجح لاحقًا الاستيلاء على جزيرة كريت، لكن المحاولة التالية لإخضاع صقلية للسيطرة البيزنطية فشلت أيضًا بسبب التفوق العسكري للأسطول الفاطمي. كما أن المعركة البحرية التي دارت في مضيق صقلية عام ٣٥٤هـ/٩٦٥م انتهت مرة أخرى بهدنة.[37]

[٢٣] بوصول يوحنا الأول تزيمسكس (Tzimiskes)، تقلد عام ٩٦٩م قيصر الحكم كان قد قدم مرارا بالفعل إسهامات متميزة في الحرب ضد المسلمين. فقد حقق في الشرق الأدنى على وجه الخصوص في الخمسينيات والستينيات من القرن العاشر بنجاح حملات حتى إلى سوريا وقيليقية. وبعد أن صار قيصرًا اتبع سياسة خارجية في إيطاليا كانت ودية للمملكة الأوتونية. وساهم الزواج بين أوتو الثاني وتيوفانو (Theophanu)، وهي من أقارب القيصر البيزنطي بدرجة بعيدة، إلى تهدئة العلاقات بين الإمبراطوريتين. كما حافظ على علاقات ودية مع الأمويين في شبه الجزيرة الأيبيرية،[38] بينما كان ينتهج سياسة خارجية عدوانية تجاه الفاطميين في شرق البحر الأبيض المتوسط. وكان الهدف منها يتمثل في استعادة صقلية والمناطق التي يسيطر عليها المسلمون في جنوب إيطاليا مرة أخرى، والاستمرار في السيطرة على جزيرة كريت وصد عمليات الزحف الفاطمي نحو سوريا والتي وصلت عام ٩٧١م إلى شمال سوريا.[39] وانطلاقًا من هذه الخلفية أدى الحظر المفروض على البندقية عام ٩٧١م على وجه التحديد إلى إضعاف الأسطول الفاطمي وكان يهدف إلى منع أو على الأقل إعاقة الهجوم الفاطمي المضاد.

[٢٤] يمكن الاستنتاج بإيجاز أن السياسة التجارية للبندقية في القرن العاشر يمكن وضعها في المجال الجيوسياسي الذي حُدد من قبل ثلاث قوى عظمى – الإمبراطورية الأوتونية في الغرب، والإمبراطورية البيزنطية في الشرق، والإمبراطورية الفاطمية في الجنوب، وقد رأى الثلاثة جميعًا في البندقية شريكًا اقتصاديًا مهمًا. وقد نجحت من خلال أنشطتها التجارية في جمع مجالات النفوذ السياسية الثلاثة ببعضها البعض بشكل مفيد لها، مع الحفاظ في نفس الوقت على استقلالها السياسي عن الإمبراطورية الأوتونية وبيزنطة. وفي هذا الوضع المريح نسبيًا رأت البندقية نفسها الآن في مواجهة الصعود العسكري الجديد لبيزنطة، حيث تسبب حظر التصدير الذي فرضته بيزنطة في عامي ٩٦٠م و٩٧١م في جعل البندقية من جديد في حالة تبعية أكبر في سياستها الخارجية لبيزنطة. وبذلك أصبحت مصالحها التجارية خاضعة للمتطلبات الإستراتيجية للهجوم البيزنطي ضد الفاطميين. وكانت المعارك البحرية الخاسرة للاستيلاء على صقلية التي وقعت عام ٣٤٦هـ/٩٥٨م وعام ٣٥٤هـ/٩٦٥م قد أبرزت للقياصرة البيزنطيين القوة الضاربة للأسطول الفاطمي أمام ناظريهم. وكان حظر التصدير في عامي ٩٦٠م و٩٧١م والذي شمل في البداية تجارة الرقيق، ثم تجارة الأخشاب والأسلحة في البندقية، يهدف إلى تعقيد عملية تجهيز الأسطول الفاطمي بالعمال والمواد وبهذه الطريقة في توسيع السيادة البيزنطية في شرق البحر الأبيض المتوسط. لكن يبقى التساؤل عن إلى أي مدى كان المرسوم فعالاً بالفعل، حيث كان من شأن تطبيقه الصارم أن يؤدي في النهاية إلى خسائر اقتصادية كبيرة للبندقية. وربما يكون الحظر المفروض عام ٩٧١م على الفاطميين قد تسبب من حين لآخر في نقص في الإمدادات وبالتالي تسبب في إضعاف القدرة الدفاعية للفاطميين في البحر، لكن من الواضح أن الفاطميين كانوا لا يزالون يمتلكون في نهاية القرن العاشر أسطولًا، ومارسوا حتى القرن الحادي عشر، وبحد أقصى حتى سيطرة النورمان على صقلية والحملة الصليبية الأولى، نفوذًا مهيمنًا في كل من صقلية وكذلك في فلسطين وسوريا.[40] ولم تكن التجارة مع الساراسينيين (Saraceni) ميتة أيضًا: فقد وسّع بيتروس الثاني أورسيولو (Petrus II Orseolo)، الذي تم تصويره بالفعل أعلاه على أنه داعم ماهر للمصالح التجارية للبندقية

[37] Halm, *Reich des Mahdi*, pp. 295–300, 357–361; Eickhoff, *Seekrieg und Seepolitik*.
[38] Wasserstein, Byzantium and Al-Andalus.
[39] Lilie, Ioannis I. Tzimiskes, pp. 40–50; Halm, *Reich des Mahdi*, pp. 295–300, 357–361; Jacoby, Venetian Commercial Expansion, p. 380; Nicol, *Byzantium and Venice*, pp. 37–39; Bianquis, *Damas et la Syrie*, pp. 37–64.
[40] Bramoullé, La Sicile dans la Méditerranée fatimide; Bramoullé, La Sicile fatimide; Bianquis, *Damas et la Syrie*, pp. 35–214.

تجاه الإمبراطورية الأوتونية والبيزنطية، خلال فترة حكمه العلاقات أيضًا مع العديد من البلاطات الإسلامية في بلاد الشام، وبالتالي وضع حجر أساس إضافي للصعود الاقتصادي والسياسي للبندقية.[41]

(الترجمة: رجب محمد عبد العاطي)

اصدارات المصدر وترجماته

Decretum Venetorum de abrogando Saracenorum commercie, A.D. 971, m. Julio, in: *Urkunden zur älteren Handels- und Staatsgeschichte der Republik Venedig*, ed. Gottlieb Tafel and Georg Thomas, vol. 1 (Fontes rerum Austriacarum, Diplomataria et Acta XII,1), Vienna: Kaiserlich-Königliche Hof- und Staatsdruckerei, 1856, no. XIV, pp. 25–30.

المصادر المقتبسة غير العربية

Chrysobullum Imperatorem Graecorum Basillii et Constantini, Venetorum mercatoribus libertates concedens, A.D. 991, in: *Urkunden zur älteren Handels- und Staatsgeschichte der Republik Venedig*, ed. Gottlieb Tafel and Georg Thomas, vol. 1 (Fontes rerum Austriacarum, Diplomataria et Acta XII,1), Vienna: Kaiserlich-Königliche Hof- und Staatsdruckerei, 1856, no. XVII, pp. 36–39.

Constantine Porphyrogenitus, *De administrando imperio*, ed. Gyula Moravcsik, trans. Jenkins, Washington D.C.: Dumbarton Oaks Center for Byzantine Studies, 1967.

Decretum Venetorum de abrogando mancipiorum commercie. A. D. 960, in: *Urkunden zur älteren Handels- und Staatsgeschichte der Republik Venedig*, ed. Gottlieb Tafel and Georg Thomas, vol. 1 (Fontes rerum Austriacarum, Diplomataria et Acta XII,1), Vienna: Kaiserlich-Königliche Hof- und Staatsdruckerei, 1856, no. XIII, pp. 17–25.

Le Liber pontificalis. Texte, introduction et commentaire, ed. Louis Duchesne, vol. 1 (Bibliothèque des Écoles Françaises d'Athènes et de Rome, sér. II, 3,1), Paris: Thorin, 1886 (reprint Paris: De Boccard, 1955).

Pactum Hlotharii I. (a. 840), ed. Alfred Boretius and Victor Krause (MGH Leges, Capitularia Regum Francorum 2), Hanover: Hahn, 1897, no. 233, pp. 130–135.

Pactum Justinopolitanum, A.D. 977, in: *Urkunden zur älteren Handels- und Staatsgeschichte der Republik Venedig*, ed. Gottlieb Tafel and Georg Thomas, vol. 1 (Fontes rerum Austriacarum, Diplomataria et Acta XII,1), Vienna: Kaiserlich-Königliche Hof- und Staatsdruckerei, 1856, no. XV, pp. 31–35.

المراجع المقتبسة والتفصيلية غير العربية

Berger, Albrecht: Konstantinopel als Zentrum von Wirtschaft und Handel, in: Beate Böhlendorf-Arslan and Robert Schick (eds), *Transformations of City and Countryside in the Byzantine Period*, Heidelberg: Propylaeum, 2021, pp. 85–92, DOI: https://doi.org/10.11588/propylaeum.810.

[41] Heyd, *Geschichte des Levantehandels*, vol. 1, pp. 126–127.

Berto, Luigi Andrea: Under the “Romans” or under the Franks? Venice between two empires, in: *Haskins Society Journal* 28 (2017), pp. 1–14, DOI: https://doi.org/10.1017/9781787441446.002.

Bertolini, Margherita Giuliana: Candiano, Pietro, in: *Dizionario Biografico degli italiani* 17 (1974), Treccani Online, URL: https://www.treccani.it/enciclopedia/pietro-candiano_res-a59d6e42-87e9-11dc-8e9d-0016357eee51_(Dizionario-Biografico) (access: 01.12.2022).

Bianquis, Thierry: *Damas et la Syrie sous la domination fatimide (359–468/969–1076). Tome premier: Essai d’interprétation de chroniques arabes médiévales*, Damaskus: Ifpo, 1986, DOI: https://doi.org/10.4000/books.ifpo.6437.

Bramoullé, David: La Sicile dans la Méditerranée fatimide (X^{e}–XI^{e} siècle), in: Annliese Nef and Fabiola Ardizzone (eds), *Les dynamiques de l‘islamisation en Méditerranée centrale et en Sicile: nouvelles propositions et découvertes récentes*, Bari: Edipuglia, 2014, S.25–36, URL: https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01536400 (access: 01.12.2022).

Bramoullé, David: La Sicile fatimide, plaque tournante du commerce maritime entre le monde musulman et l’Europe, in: Catherine Richarté (ed.), *Héritages arabo-islamiques dans l’Europe méditerranéenne*, Paris: La Découverte, 2015, pp. 269–279.

Bramoullé, David: Recruiting Crews in the Fatimid Navy (909–1171), in: *Medieval Encounters* 13 (2007), pp. 4–31.

Budak, Neven: Die Adria von Justinian bis zur Venezianischen Republik, in: *Saeculum* 56 (2005), pp. 199–214.

Cahen, Claude: Un texte peu connu relatif au commerce oriental d’Amalfi au X^{e} siècle, in: *Archivio Storico Napoletano* 34 (NS) (1955), pp. 61–67.

Capasso, Riccardo: Candiano, Vitale, in: *Dizionario Biografico degli italiani* 17 (1974), Treccani Online, URL: https://www.treccani.it/enciclopedia/vitale-candiano_(Dizionario-Biografico)/ (access: 01.12.2022).

Citarella, Armand O.: Patterns of Medieval Trade: The Commerce of Amalfi Before the Crusades, in: *The Journal of Economic History* 28 (1968), pp. 531–555, URL: http://www.jstor.org/stable/2115512 (access 22.05.2024).

Citarella, Armand O.: The Relations of Amalfi With the Arab World Before the Crusades, in: *Speculum* 42/2 (1967), pp. 299–312, URL: https://doi.org/10.2307/2854678 (access 22.05.2024).

Constable, Olivia Remie: *Trade and Traders in Muslim Spain: The Commercial Realignment of the Iberian Peninsula, 900–1500*, Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Cracco, Giorgio: Doge, I. Venedig, in: *Lexikon des Mittelalters* 3 (1999), col. 1159–1161.

Dieten, Jan Louis van: Johannes I. Tzmiskes, in: Mathias Bernath and Felix von Schroeder (eds), *Biographisches Lexikon zur Geschichte Südosteuropas*, Munich: Oldenbourg, 1976, pp. 278–279.

Eickhoff, Ekkehard: *Seekrieg und Seepolitik zwischen Islam und Abendland. Das Mittelmeer unter byzantinischer und arabischer Hegemonie (650–1040)*, Berlin: De Gruyter, 1966.

Gasparri, Stefano; Gelichi, Sauro (eds): *Venice and its Neighbours from the 8th to the 11th Century. Through Renovation and Continuity*, Leiden: Brill, 2018.

Gelichi, Sauro: Venice in the Early Middle Ages. The Material Structures and Society of ‘Civitas Aput Rivoaltum’ Between the 9th and 10th Centuries, in: Maria Cristina La Rocca and

Piero Majocchi (eds), *Urban Identities in Northern Italy, ca. 800–1100*, Turnhout: Brepols, 2015, pp. 251–271.

Golden, Peter B.; Guichard, Pierre; Meouak, Mohamed: al-Ṣaḳāliba, in: *Encyclopaedia of Islam, Second Edition* 8 (1995), pp. 872, DOI: http://dx.doi.org/10.1163/1573-3912_islam_COM_0978.

Halm, Heinz: *Das Reich des Mahdi: Der Aufstieg der Fatimiden (875–973)*, Munich: C.H. Beck, 1991.

Halm, Heinz: *The Empire of the Mahdi: the Rise of the Fatimids (875–973)*, Leiden: Brill, 1996.

Hendrickx, Benjamin; Simpson, Alicia: Andreas Dandolo. Doge of Venice, d. 1354, in: *Encyclopaedic Prosopographical Lexicon of Byzantine History and Civilization*, Turnhout: Brepols Publishers, 2008, pp. 297.

Heyd, Wilhelm: *Geschichte des Levantehandels im Mittelalter*, 2 vols, Stuttgart: Verlag der J.G. Cotta'schen Buchhandlung, 1879.

Hocquet, Jean-Claude: Venedig, in: *Lexikon des Mittelalters* 8 (1999), col. 1459–1471.

Hoffmann, Johannes: Die östliche Adriaküste als Hauptnachschubbasis für den venezianischen Sklavenhandel bis zum Ausgang des elften Jahrhunderts, in: *Abhandlungen der Vierteljahrschrift für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte* 55 (1968), pp. 165–181, URL: https://www.jstor.org/stable/20731047 (access: 01.12.2022).

Jacoby, David (ed.): *Latins, Greeks and Muslims. Encounters in the Eastern Mediterranean. 10th-15th Centuries*, Farnham: Ashgate, 2009.

Jacoby, David: The Byzantine Outsider in Trade, c. 900–c.1350, in: David Jacoby (ed.), *Latins, Greeks and Muslims. Encounters in the Eastern Mediterranean. 10th–15th Centuries*, Farnham: Ashgate, 2009, pp. 129–147.

Jacoby, David: Venetian Commercial Expansion in the Eastern Mediterranean, 8th–11th centuries, in: Marlia Mundell Mango (ed.), *Byzantine Trade. 4th–12th Centuries. The Archaeology of Local, Regional and International Exchange*, Aldershot: Ashgate, 2009, pp. 371–392.

Klein, Richard: Decretum, in: *Lexikon des Mittelalters* 3 (1981), cols 623–624.

Koder, Johannes: Thema, in: *Lexikon des Mittelalters* 8 (1997), cols 615–616.

König, Daniel G.: *Arabic-Islamic Views of the Latin West. Tracing the Emergence of Medieval Europe*, Oxford: Oxford University Press, 2015.

Kreutz, Barbara M.: *Before the Normans: Southern Italy in the Ninth & Tenth Centuries*, Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1996.

Kreutz, Barbara M.: The Ecology of Maritime Success: The Puzzling Case of Amalfi, in: *Mediterranean Historical Review* 3 (1988), pp. 103–113.

Laiou, Angeliki E.; Morrison, Cécile: *The Byzantine Economy*, Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

Lilie, Ralph-Johannes: Ioannes I. Tzimiskes, in: *Prosopographie der mittelbyzantinischen Zeit*, Abt. 2,3, 2013, Berlin: De Gruyter, pp. 40–54, URL: https://www.degruyter.com/database/PMBZ/entry/PMBZ24932/html (access: 01.12.2022).

Lombard, Maurice: Un Problème cartographié: le bois dans la Méditerranée musulmane (VIIe–XIe siècles), in: *Annales. Histoire, Sciences Sociales* 14/2 (1959), pp. 234–254, URL: http://www.jstor.org/stable/27580014 (access: 01.12.2022).

Mango, Marlia Mundell (ed.): *Byzantine Trade. 4th–12th Centuries. The Archaeology of Local, Regional and International Exchange*, Aldershot: Ashgate, 2009.

Mazal, Otto: *Handbuch der Byzantinistik*, Graz: Akademische Druck- und Verlagsanstalt, 1989.

McCormick, Michael: *Origins of the European Economy. Communications and Commerce, A. D. 300–900*, Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

Nicol, Donald M.: *Byzantium and Venice: A Study in Diplomatic and Cultural Relations*, Cambridge: Cambridge University Press, 1988.

Orlando, Ermanno: *Venezia e il mare nel Medioevo*, Bologna: Il Mulino, 2014.

Provesi, Chiara: Le due mogli di Pietro IV Candiano (959–976). Le donne e i loro gruppi parentali nella Venezia del X secolo, in: *Reti Medievali Rivista* 16/2 (2015), pp. 21–51, DOI: https://doi.org/10.6092/1593-2214/470.

Reuter, Timothy: Introduction. Reading the Tenth Century, in: Timothy Reuter (ed.), *The New Cambridge Medieval History, vol. 3: c. 900–c.1024*, Cambridge: Cambridge University Press, 2000, pp. 1–24, DOI: https://doi.org/10.1017/CHOL9780521364478.002.

Savage-Smith, Emilie: Maps and Trade, in: Marlia Mundell Mango (ed.), *Byzantine Trade. 4th–12th Centuries. The Archaeology of Local, Regional and International Exchange*, Aldershot: Ashgate, 2009, pp. 15–29.

Schneidmüller, Bernd: Pippin I., König v. Italien, in: *Lexikon des Mittelalters* 6 (1993), col. 2171.

Schwarz, Ulrich: *Amalfi im frühen Mittelalter (9.–11. Jahrhundert). Untersuchungen zur Amalfitaner Überlieferung*, Tübingen: Max Niemeyer, 1978.

Shepard, Jonathan: Byzantium and the West, in: Timothy Reuter (ed.), *The New Cambridge Medieval History, vol. 3: c.900–c.1024*, Cambridge: Cambridge University Press, 2000, pp. 605–623, DOI: https://doi.org/10.1017/CHOL9780521364478.026.

Shepard, Jonathan: Byzantium Expanding. 944–1025, in: Timothy Reuter (ed.), *The New Cambridge Medieval History, vol. 3: c.900–c.1024*, Cambridge: Cambridge University Press, 2000, pp. 586–604, DOI: https://doi.org/10.1017/CHOL9780521364478.025.

Stantchev, Stefan K.: *Embargo: The Origins of an Idea and the Implications of a Policy in Europe and the Mediterranean, ca. 1100 – ca. 1500*, PhD-thesis: University of Michigan, 2009.

Stantchev, Stefan K.: The Medieval Origins of Embargo as a Policy Tool, in: *History of Political Thought* 33/3 (2012), pp. 373–399, URL: https://www.jstor.org/stable/26225793 (access: 01.12.2022).

Vogtherr, Thomas: *Einführung in die Urkundenlehre*, Stuttgart: Franz Steiner, 2. Aufl. 2017.

Wasserstein, David: Byzantium and Al-Andalus, in: *Mediterranean Historical Review* 2/1 (1987), pp. 76–101.

Weiß, Günter: Byzantinisches Reich, in: *Lexikon des Mittelalters* 2 (1983), cols 1227–1327.